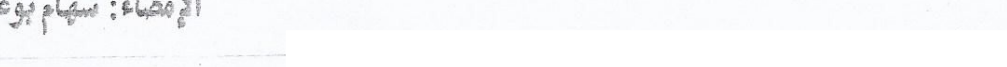
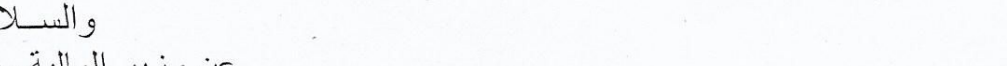
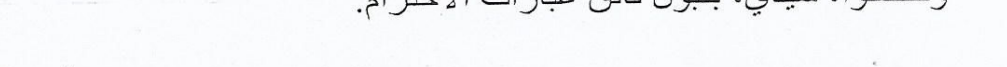
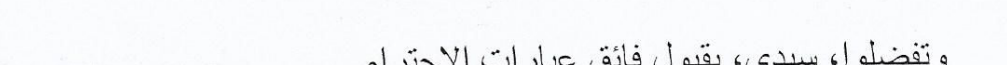
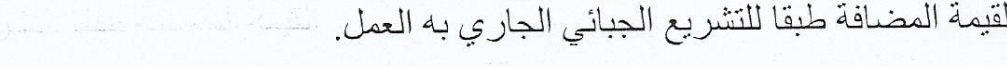
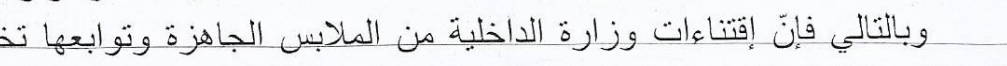
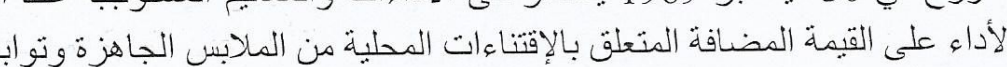
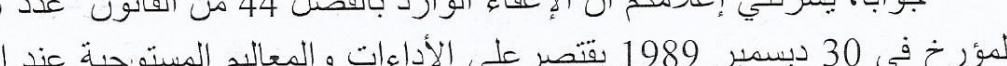
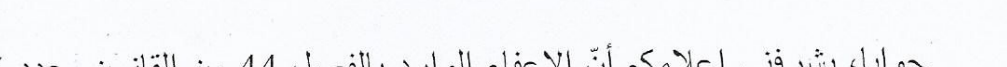
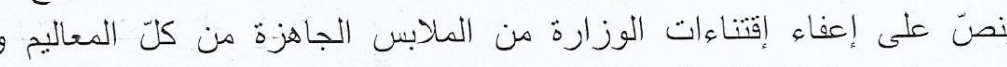
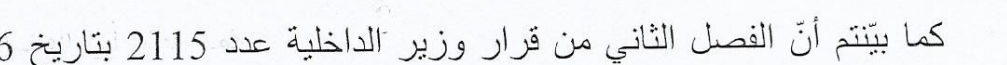
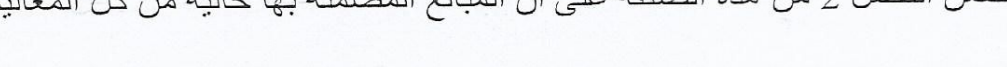
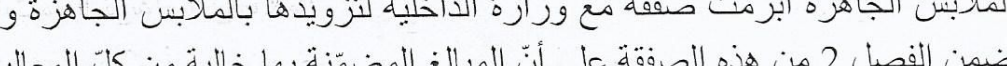
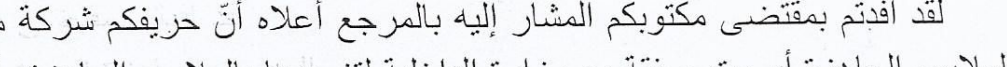
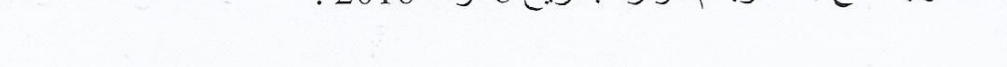
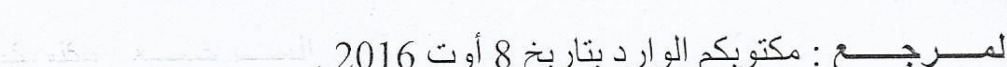
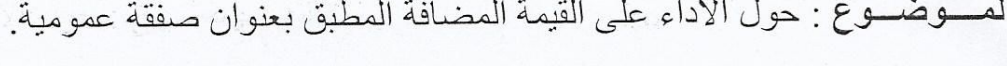
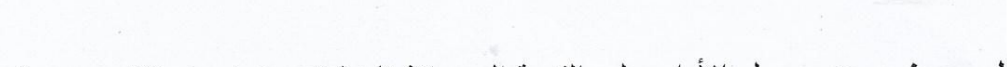


13 أوت 2016

2750

من وزير المالية
إلى



الموضوع : حول الأداء على القيمة المضافة المطبق بعنوان صفقة عمومية.

المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 8 أوت 2016 .

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ حريفكم شركة مختصة في صنع الملابس الجاهزة أبرمت صفقة مع وزارة الداخلية لتزويدها بالملابس الجاهزة وأنه تمّ التنصيص ضمن الفصل 2 من هذه الصفقة على أنّ المبالغ المضمّنة بها خالية من كلّ المعاليم والأداءات.

كما بيّنتم أنّ الفصل الثاني من قرار وزير الداخلية عدد 2115 بتاريخ 26 مارس 2016 ينصّ على إعفاء إقتناءات الوزارة من الملابس الجاهزة من كلّ المعاليم والأداءات فطلبتم توضيحات جبائية تتعلق بالصفقة.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ الإعفاء الوارد بالفصل 44 من القانون عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 يقتصر على الأداءات والمعاليم المستوجبة عند التوريد ولا يشمل الأداء على القيمة المضافة المتعلق بالإقتناءات المحلية من الملابس الجاهزة وتوابعها. وبالتالي فإنّ إقتناءات وزارة الداخلية من الملابس الجاهزة وتوابعها تخضع للأداء على القيمة المضافة طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض عنه
المدير العام
للإعلامات والتشريع الجبائي
الإمضاء: سهام بوغديري نمصية